مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) (عدد خاص) 2024

وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)

18 نيسان 2024

سياسات الاصلاح ودورها في تحقيق النهوض التنموي المستدام للاقتصاد العراقي للمدة (2004-2030)

أ.د.عبد الوهاب محمد جواد الموسوي	الباحثة.أفراح فاضل خليل الدجيلي
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الكوفة	مجلس محافظة بابل
اقتصاد / تنمية اقتصادية	اقتصاد / تنمية اقتصادية
Wahab.almusawi@yahoo.com	afrah.aldujali@student.uokofa.edu.iq
أ.د.حيدر علي محمد الدليمي	أ.م.د.أيفان ماضي حمزة
كلية العلوم الادارية / جامعة المستقبل	كلية الهندسة /جامعة بابل
اقتصاد / علاقات اقتصادية دولية	هندسة
haidar.ali.aldulaimi@uomus.edu.iq	Eng.Evan.rubae@uobabylon.edu.iq

المستخلص

ان البحث في موضوعة سياسات الإصلاح يمثل الارتباط العميق بين تعزيز البرامج الإصلاحية وبين أهداف النهوض التنموي للاقتصاد العراقي بقطاعاته الاقتصادية كافة ومدى الاستفادة منها، ونظراً لوجود نوع من التشابك والتعقيد في الواقع، فانه من الصعوبة بمكان طرح أي هدف تنموي دون التعرض لدور سياسات الإصلاح فيه، وبالتالي يصبح تبني هذه السياسات أحد أهم الشروط الأساسية لتحقيق النهوض التنموي، ويمكن رصد ذلك من خلال مجموعة من الاستنتاجات التي من أهمها أن الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لم يوفر قاعدة صالحة لإنجاز سياسات إصلاح حقيقية بسبب تفشي الفساد في مؤسسات الدولة وفقدان الرؤية التخطيطية الجادة لتوظيف الموارد المتاحة بالشكل الأمثل ، وقد أوصى الباحثان بجملة من التوصيات أبرزها تشخيص المشاكل والمعوقات ومعالجتها من خلال تبني مجموعة من سياسات الاصلاح الفاعلة وعلى المستويات كافة، بالشكل الذي يضمن تحقيق التحول الرقمي وسائر الاهداف التنموية بشكل مستدام.

المقدمة:

أن النهوض التنموي الذي يتوجب ان تسبقه عملية الإصلاح الاقتصادي الشاملة في العراق لا يتحقق من دون تبني برامج وسياسات اقتصادية حقيقية وجادة، اذ أن تلك السياسات تشكل عاملا فعالا في تحقيق الاهداف التنموية بشكل علمي ومخطط، يذكر ان العراق يعاني من اختلالات

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) (عدد خاص) 2024

وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)

18 نيسان 2024

هيكلية عميقة وشبه انهيار تام في البنى التحتية، فضلاً عن عدم وضوح الرؤية الاقتصادية، لذا لابد من سلوك منهج إصلاحي يتم من خلاله معالجة المشاكل والتحديات التي تواجه النهوض التنموي للاقتصاد العراقي، فعليه لابد أن يتخذ العراق جملة من السياسات الاصلاحية والتي يجب أن تكون مبنية على قرارات واسس صحيحة تأخذ بنظر الاعتبار القدرات الاقتصادية والبشرية لأن الابتعاد عن سياسات الاصلاح يجعل الطاقات معطلة والموارد غير مستثمرة بشكل صحيح، لذلك تعتبر سياسات الاصلاح عنصراً فاعلا في عملية التغيير الذي يضمن النهوض التنموي الاقتصادي وتحقيق الرفاهية للمجتمع. هذا وتتجلى اهمية البحث من خلال الاسئلة المطروحة وطريقة الاجابة عليها والتي تتلخص بالاتي:

- ماهي الدوافع الحقيقية لدعوات الاصلاح والنهوض التنموي للاقتصاد في العراق؟
- ماهي الاليات المقترحة لسياسات الاصلاح في العراق؟
- ماهي الاسباب الكامنة وراء تعثر سياسات الاصلاح وعدم بلوغ الاهداف التنموية للاقتصاد العراقي؟

في حين تكمن مشكلة البحث في أن الاقتصاد العراقي يعاني من معوقات واختلالات لابد من تشخيصها لإيجاد حلول جذرية لهذه الاختلالات ومعالجتها بالشكل الذي ينعكس إيجاباً للاسهام في النهوض التنموي للاقتصاد العراقي. كما يهدف البحث الى بيان أهم المرتكزات الاساسية لسياسات الاصلاح الناجحة بصورة عامة ومن ثم تحديدها بحسب الاهمية والاولوية والتي ينبغي اتخاذها في ظل الظروف التي يعاني منها الاقتصاد العراقي في ظل الوضع الراهن. وينطلق البحث من فرضية مفادها (ان هناك ارتباط كبير وفاعل بين تبني السياسات والبرامج الإصلاحية وبين تحقيق الأهداف التنموية للنهوض بالاقتصاد العراقي بكافة قطاعاته الاقتصادية).

المحور الاول:الواقع التنموي في العراق:

إن الظروف التي تعرض لها العراق بعد عام 2003 وما نتج عنها من عمليات عسكرية رافقت الاحتلال الأمريكي وما أعقبها من تدهور أمني وأحداث وأزمات عديدة، أدت إلى عرقلة مسيرة التنمية، وإن هذه الظروف كان لها تأثير مباشر على مؤشرات الواقع التنموي في العراق، لأنها ادت إلى عسكرة الاقتصاد وما تعرضت له البنى التحتية والخدمية من دمار مثل الخدمات التعليمية

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) (عدد خاص) 2024

وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)

18 نيسان 2024

والصحية والثقافية، بالإضافة الى الخراب الواسع الذي لحق أغلب ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إذ أدت الاحداث ما بعد عام 2003 إلى نتائج مرعبة ومخيفة في جميع مجالات الحياة بصورة عامة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية الى الحد الذي اصبحت فيه مظاهر التردي والترهل واضحة على المجتمع العراقي، مما افقده سمات المجتمع المتحضر والمتماسك الذي كان عليه قبل ما تعرض له من أحداث في عام 2003 والذي كان يفترض أن يصبح عليه بعد زوال النظام الدكتاتوري وكل ما تضمنته تلك الحقبة من حروب وعقوبات اقتصادية ودمار وتعسف وعلى جميع الاصعدة[1].إن عملية التنمية المستدامة في العراق تتطلب تعبئة الموارد المادية والبشرية لإجراء تحولات كبرى في المجتمع لغرض اشباع المطالب ومعالجة التحديات والمشاكل التي لا حصر لها، وتأسيس بنى اجتماعية تؤدي وظائفه وتسانده، وإن هذه العملية كانت ولازالت مصحوبة بتوترات وأزمات يمر بها النظام السياسي، الامر الذي ادى الى حدوث أثار مختلفة لابد من تشخيصها أولاً والجدية في معالجتها وبحسب الاولوية والاهمية للوصول إلى مرحلة النضوج في نظام سياسي ديمقراطي اقتصادي ليبرالي حديث[2].إن نمو الاقتصاد العراقي دون شك مرتبط بحجم عوائده النفطية، وهذا يتضح من خلال متابعة معدلات النمو الاقتصادي كمؤشرات حسابية، وإن أي تراجع يصيب هذه العوائد يؤثر سلبا على تلك المؤشرات، وهذا ما تثبته الدراسات على مستوى الاقتصاد العراقي، أما من ناحية المؤشرات النوعية فيلاحظ ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، ولكون الزيادات المتحققة في تلك المعدلات هي متأتية من مورد ناضب، وهي بعيدة كل البعد عن التطور والتقدم الاقتصادي، لأنها مرتبطة بتقلبات أسعار النفط وعوائده التي لا تصب في مجال تطوير الاقتصاد وتنميته، وانما تصب في مجالات اخرى تأتي في مقدمتها تمويل الجوانب الامنية والحروب على الارهاب، فضلاً عن ضخامة وتنامي النفقات التشغيلية، ومن هذا يتضح أن هناك ارتباط وثيق بين الوضع السياسي والامني المتدهور وبين النمو الاقتصادي في العراق[3]، وإن حالة التدهور في الوضع الامني وتفشي الفساد المالي والاداري وعدم وجود القيادة الرؤية الجادة في قيادة الملف الاقتصادي فضلاً عن الملفات الاخرى، كل ذلك قد تسببت بتراجع المؤشرات التنموية وعدم الاهتمام بالجوانب الاستثمارية، وهذا ما انعكس سلباً على النمو الاقتصادي في العراق, الامر الذي أدى إلى تراجع الثقة بالاقتصاد من قبل المستثمر المحلي أو المستثمر الاجنبي

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) (عدد خاص) 2024

وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)

18 نيسان 2024

على حد سواء ، وإن الظروف الامنية غير المستقرة في بعض المحافظات العراقية ادت إلى تراجع النشاط الاقتصادي بشكل شبه كامل، وهذا ما أدى الى حصول حالة انكماش في الاقتصاد العراقي، كما حصل لمحافظة نينوى عند تعرضها للاحتلال من قبل العصابات الارهابية (داعش) في عام 2014 مما ادى الى توقف تام للنشاط الاقتصادي بالإضافة إلى ما عقبها من عمليات عسكرية لتطهيرها من هذه العصابات الارهابية، فكان هذا الامر مؤثراً على الاقتصاد العراقي بأكمله إذ سجل انكماشاً بنسبة (2.7%) حسب ما جاء في تقرير أصدره صندوق النقد الدولي في تشرين الاول عام 2014 بعد نمو بلغ معدله (5.9%) في عام 2013 ، أما في عام 2015 شهد الاقتصاد العراقي انخفاض في معدلات نموه إذ كان سالباً بلغ (-1.2%) نتيجة انخفاض الأسعار العالمية للنفط من جهة، وارتفاع النفقات العسكرية لتمويل العمليات الحربية ضد العصابات الارهابية (داعش)، والتي أثرت على الموازنة العامة للدولة بسبب ابتعادها عن تخصيص الانفاق الاستثماري مما أثر سلباً على النمو الاقتصادي في العراق[4]. مما زاد من ظهور التحديات التي تواجه النهوض التنموي في العراق والتي تتضح من خلال بعض المؤشرات إذ توجد هنالك مؤشرات متعددة توضح مدى تحقيق النهوض التنموي في العراق وهذه المؤشرات في المجالات الآتية:

اولاً: ضعف مساهمة القطاعات الانتاجية غير النفطية: والمتمثلة بالصناعة والزراعة والسياحة في تكوين اجمالي الناتج المحلي، بالإضافة إلى توقف معظم الصناعات التحويلية الامر الذي يعكس تراجع معظم هذه القطاعات وتدهورها على الرغم من أهميتها[5]،إذ يتبين من الجدول (1) ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الصناعي من سنة إلى اخرى، اذ ارتفع من (937681.6) مليون دينار في عام 2004 وبنسبة مساهمة قدرها (1.76%) إلى نحو (7288007.5) مليون دينار وبنسبة مساهمة قدرها (2.73%) في عام 2013، الا ان هذه النسب غير مقنعة ولا تزال دون المستوى المطلوب لتطوير الانتاج الصناعي لمواصلة عملية تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) (عدد خاص) 2024

وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)

18 نيسان 2024

الجدول(1)نسبة مساهمة القطاع الصناعي والزراعي من الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2020)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مليون دينار	عوائد القطاع الصناعي مليون دينار	مساهمة القطاع الصناعي%	قيمة القطاع الزراعي مليون دينار	مساهمة القطاع الزراعي%
2004	53235358.7	937681.6	1.76	3693768	6.94
2005	73533598.6	971031.3	1.32	5064158	6.89
2006	95587954.8	1473218.3	1.54	5568985.7	5.83
2007	111455813	1817913.8	1.63	5494212.4	4.93
2008	157026061.6	2644173.1	1.68	6042017.7	3.85
2009	130643200	3411291.9	2.61	6832552.1	5.23
2010	162064566	3678714.6	2.27	8366232.4	5.16
2011	217327107	6132760.8	2.82	9918316.8	4.56
2012	254225490.7	6817592.6	2.71	10484949.3	4.13
2013	273587529.2	7288007.5	2.73	13045856.4	4.02
2014	266332655	6254003.4	1.34	13128622.6	4.93
2015	194680972	9041860.6	4.5	8160769.7	4.01
2016	196924141.7	4118518.5	2.00	7832046.9	3.71
2017	225722375.5	5266941.6	2.3	6598384.8	3.3
2018	251064479.9	7191329.4	2.86	63422747.2	2.53
2019	266190571.3	6938521.2	2.61	8766710.8	3.29
2020	198774325.4	6346161.7	3.19	8372540.6	3.21

المصدر: الجدول والنسب من اعداد الباحثان بالاعتماد على:

ـ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعات الاحصائية لسنوات متفرقة.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) (عدد خاص) 2024

وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)

18 نيسان 2024

كما يتضح تذبذب الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الصناعي وبنسب متفاوتة بعد عام 2015 محققاً ارتفاعاً اذ بلغ (4118518.5) مليون دينار في عام 2016 وبنسبة مساهمة (2.00%) وعاود بالارتفاع في عام 2020 حتى بلغ نحو (6346161.7) وبنسبة مساهمة (3.19) وأن هذا الارتفاع هو نتيجة التحسن في الوضع الامني والاقتصادي لهذه السنوات لكنه بقي يشكل نسبة غير مقنعة لما هو مطلوب في تحقيق الاهداف المنشودة للتنمية المستدامة في العراق، كما يتضح من الجدول (1) انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الاجمالي (3693768) مليون دينار وبنسبة مساهمة (6.94%) في عام 2004 إلى (6042017.7) مليون دينار في عام 2008 وبنسبة مساهمة (3.85%) بسبب ما تعرض له البلد من حروب وارهاب وتعاقب الحكومات، ولم يبقى الحال كما هو عليه فعاد وارتفع في عام 2013 ليصل الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الزراعي نحو (13045856.4) مليون دينار وبنسبة مساهمة (4.02%) نتيجة تحسن الاوضاع الامنية والاقتصادية. ثم انخفض الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الزراعي في السنوات اللاحقة حتى وصل (8372540.6) مليون دينار في عام 2020 وبنسبة مساهمة (3.21%) ويعود سبب انخفاض القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي نتيجة اتباع سياسة الاستيراد المفتوح لاستيراد المنتجات الزراعية من مختلف بلدان العالم.

ثانياً: انخفاض نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الاجمالي: إذ لا يزال هذا القطاع بعيداً عن دوره الذي يفترض ان يضطلع به في قيادة النشاط الاقتصادي لان الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 لم تنجح في خلق البيئة التي من شأنها ان تضع القطاع الخاص على المسار الصحيح وإن توقف المصانع والشركات الاهلية أدى إلى الاعتماد على الاستيراد الخارجي بشكل رئيس، بالإضافة إلى تفضيل الأفراد للعمل في القطاع العام كونه يضمن حقوقهم التقاعدية واتجاههم نحو القطاع العام يوفر لهم راتب مستمر، ومن المشكلات التي يعاني منها القطاع الخاص هو تعقيد الاجراءات من قبل الدولة وعدم توفير البيئة اللازمة مما دفع غالبية الافراد إلى نقل أموالهم واستثمارها خارج العراق[6]. يتضح من الجدول (2) أن نسب المساهمة للقطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت كانت متذبذبة في الغالب إذ بلغت نسبة رأس المال الثابت للقطاع الخاص في عام 2004 نحو (370088.9) مليون دينار وبنسبة مساهمة من اجمالي تكوين رأس المال بلغت

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) (عدد خاص) 2024

وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)

18 نيسان 2024

(12.95%)، أما في عام 2008 أخذ تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص بالتراجع إذ بلغ (785436.0) مليون دينار وبنسبة مساهمة (3.38%) ويعود سبب تدني نسبة مساهمة القطاع الخاص من اجمالي تكوين راس المال نتيجة سوء الاوضاع الامنية والاقتصادية بسبب ما تعرض لهالعراق من ظروف صعبة تمثلت بالإرهاب والحروب وما إلى ذلك، ومن ثم عادت نسبة مساهمة القطاع الخاص بالارتفاع لتسجل نحو(2511907.9) مليون دينار وهي أعلى نسبة سجلها القطاع الخاص من تكوين راس المال الثابت وبنسبة مساهمة (49.41%) القطاع الخاص من اجمالي تكوين راس المال الثابت والذي بلغ (5084212.6) مليون دينار لنفس العام، ، وكان ارتفاع هذه النسبة نتيجة التحسن في الاوضاع الامنية والاقتصادية التي ساعدت على النهوض بالقطاع الخاص وزيادة الاستثمارات، لكن هذه النسبة اخذت بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً في الاعوام اللاحقة، اذ سجل اجمالي تكوين راس المال الثابت في عام 2019 نحو (54580009.9) مليون دينار أما تكوين راس المال الثابت للقطاع الخاص في نفس العام بلغ (11455400.6) مليون وبنسبة مساهمة القطاع الخاص من تكوين راس المال الثابت بقدر (20.99%)

الجدول (2)اجمالي تكوين راس المال الثابت للقطاع الخاص للمدة (2004-2020)

(مليون دينار)

السنوات	اجمالي تكوين راس المال الثابت	تكوين راس المال الثابت للقطاع الخاص	نسبة مساهمة القطاع الخاص من الاجمالي%
2004	2857807	370088.9	12.95
2005	10182362.2	438885.1	4.31
2006	16911154.6	897759.2	5.31
2007	7530404.5	669364.6	8.89
2008	23240539.1	785436.0	3.38
2009	13471242	1387682.0	10.30
2010	26252776.7	2079290.5	7.92
2011	5084212.6	2511907.9	49.41
2012	38139871	4865507.5	12.76
2013	55036676.1	9950129.9	18.08

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) (عدد خاص) 2024

وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)

18 نيسان 2024

2014	55837402.9	13947787.4	24.98
2015	50650591.6	16812008.8	33.19
2016	28703209.2	11313626.4	39.42
2017	32330275.7	14826734.4	45.86
2018	31944571.6	13029633.0	40.79
2019	54580009.9	11455400.6	20.99
2020	51362007.6	11200310.0	20.18

المصدر: الجدول والنسب من اعداد الباحثان بالاعتماد على:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية، المجموعة الاحصائية لسنوات متفرقة.

وهي نسبة متدنية بسبب ما تعرض له البلد من ازمة مزدوجة تمثلت بانتشار الوباء العالمي (كوفيد 19) والذي اثر على دول العالم عموماً وعلى العراق خصوصاً نتيجة الإجراءات المتخذة من قبل خلية الازمة، والتي كان من ضمنها الحظر الكلي أو الجزئي للتجوال والذي وقف عجلة الاقتصاد ولو بشكل جزئي الامر الذي زاد الاوضاع سوءاً، بالإضافة الى هبوط اسعار النفط واستخدام سياسة تقشفية من قبل السلطة العراقية. كما يتضح من الجدول اعلاه ان نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين راس المال الثابت تشكل اقل من النصف بينما يشكل القطاع العام النسبة الاكبر، وان السبب الرئيس في تراجع نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين راس المال الثابت هو مزاحمة القطاع الحكومي له.

ثالثاً:تفاقم مشكلة المديونية عموماً والخارجية بشكل خاص: التي عرضت المركز المالي العراقي للتراجع بسبب الديون المتراكمة والفوائد المترتبة عليها والتي شكلت كابح رئيس في قدرة الحكومة على تحقيق النهوض التنموي، وأن مسألة تسوية الديون دولياً ينطوي على مزيد من التدخل السياسي والاقتصادي الخارجي، وأن الدول التي تشطب جزءاً من ديونها كما حصل في تسويات نادي باريس تطالب بدور اكبر في صياغة مستقبل العراق سياسياً واقتصادياً[7].ويتضح من الجدول(3) إن نسبة مساهمة الدين العام الخارجي من إجمالي الناتج المحلي(GDP) في العراق قد تراوحت بين (301.1% - 18.8%) خلال مدة الدراسة (2004 - 2020)، لقد شهدت نسبة مساهمة الدين العام

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) (عدد خاص) 2024

وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)

18 نيسان 2024

الخارجي من إجمالي الناتج المحلي معدلاً مرتفعاً جداً في العام 2004 إذ بلغت (301.1%) من إجمالي الناتج ورغم إن هذه النسبة إنخفضت في الأعوام اللاحقة حتى بلغت في العام 2007 نسبة مساهمة قدرها(84.0%) من إجمالي الناتج المحلي إلا إن هذه النسبة تبقى مرتفعة، ثم سجل الدين العام الخارجي كنسبة مساهمة من إجمالي الناتج المحلي إنخفاضاً سريعاً في الأعوام اللاحقة حتى بلغت نسبة مساهمته (26.1%) في العام 2014 ويعود سبب ذلك الإنخفاض إلى إطفاء جزء كبير جداً من الديون الخارجية المستحقة على العراق، بعد ذلك وفي السنوات اللاحقة شهدت نسب الدين العام الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي تذبذباً بين الارتفاع والإنخفاض حتى بلغت (43.5%) في العام 2019 إلا إن تلك النسب حتى في حالة إرتفاعها لم تتجاوز حدود الأمان المسموح بها وهذا يعتبر مؤشراً يعكس تحسن الوضع الإقتصادي للبلد، أما في العام 2020 فقد شهدت نسبة الدين العام الخارجي إنخفاضاً كبيراً إذ سجلت (18.7%) من إجمالي الناتج المحلي وهي أدنى نسبة مساهمة يصل إليها الدين العام الخارجي من إجمالي الناتج المحلي خلال مدة الدراسة (2004 - 2020) جاء ذلك بسبب تمكن الدولة من تسديد نسبة ليست بالقليلة من ديونها الخارجية ناتجة عن تقليص حجم الإنفاق العام.

الجدول (3)الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة من (2004-2020)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	الدين الخارجي (مليون دينار)	نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي%
2004	53235358.7	160,312,000	301.1
2005	73533598.6	148,097,000	201.3
2006	95587954.8	95,422,175	99.7
2007	111455813	93,758,000	84.0
2008	157026061.6	76,947,489	49.1
2009	130643200	75,989,598	58.3
2010	162064566	67,632,836	41
2011	217327107	73,275,332	33.6

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) (عدد خاص) 2024

وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)

18 نيسان 2024

2012	254225490.7	75,213,000	29.7
2013	273587529.2	75,479,712	27.5
2014	266332655	69,812,284	26.1
2015	194680972	71,079,000	35.6
2016	196924141.7	62,962,298	32.1
2017	225722375.5	73,872,779	32.5
2018	251064479.9	124,804,456	49.8
2019	266190571.3	116,076,600	43.5
2020	198774325.4	37,433,441	18.7

المصدر: الجدول والنسب من اعداد الباحثان بالاعتماد على:

- **وزارة المالية العراقية، دائرة الدين العام، قسم الدين الخارجي، لسنوات متعددة.**
- **البنك المركزي العراقي، المديرية للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، لسنوات متعددة.**

رابعاً: التعليم: يعد العراق من الدول المتأخرة في مجال التعليم وعلى وجه الخصوص البنى التحتية التعليمية وتفشي الفساد التعليمي والتي هي من أهم التحديات التي تعرقل عملية التقدم في مجال التعليم وعلى الرغم من ارتفاع معدل الالتحاق بالمدارس الا انه لايزال العراق يتبع الاساليب المتأخرة والقديمة بالإضافة إلى انعدام فرص المساواة في مجال التعليم[8]. . تراجع مستوى التعليم وتفشي الامية والتخلف أذ إن هناك تزايد ملحوظ في العراق للأفراد الذين لا يستطيعون القراءة والكتابة، كما أشار تقرير المنظمات الدولية المتخصصة إلى سوء مستوى التعليم في العراق، وأن مخرجات التعليم لا تتناسب مع متطلبات سوق العمل مما ادى إلى اتساع الفجوة بين التعليم والنشاط الاقتصادي إذ أن المتخرجين هم دون المستوى الذي تطلبه السوق المحلية والدولية الامر الذي لا يتناسب مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة لان القدرات والمهارات البشرية غير مؤهلة في تحقيقها،

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) (عدد خاص) 2024

وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)

18 نيسان 2024

الجدول (4)الانفاق الحكومي على التعليم ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2020) مليون دينار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الانفاق الحكومي على التعليم	الانفاق الحكومي على التعليم الى الناتج المحلي الاجمالي %
2004	53235358.7	1802602	3.39
2005	73533598.6	1472788	2.00
2006	95587954.8	2051914	2.15
2007	111455813	2728653	2.45
2008	157026061.6	4943190	3.15
2009	130643200	5267520	4.03
2010	162064566	6617860	4.08
2011	217327107	9300539	4.28
2012	254225490.7	8530553	3.36
2013	273587529.2	9597575	3.51
2014	266332655	9683127	3.63
2015	194680972	8988201	4.50
2016	196924141.7	9677943	4.75
2017	225722375.5	10373294	4.59
2018	251064479.9	11856906	4.72
2019	266190571.3	12424790	5.12
2020	198774325.4	12656491	5.36

المصدر: الجدول والنسب من اعداد الباحثان بالاعتماد على

- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة السنوية، سنوات مختلفة.

بالإضافة إلى أن نظام التعليم في العراق نظام تقليدي غير منتج يبتعد عن الابتكار وغير متطور يحتاج إلى أعادة النظر في المناهج التدريسية وطرق التدريس والخطط الاكاديمية وإعادة الهيكلية بما يناسب التطور العالمي، فضلاً عن انهيار البنى التحتية في قطاع التعليم نتيجة ما تعرض له العراق من حروب مستمرة وعقوبات اقتصادية اضافة الى انخفاض التخصيصات المالية لقطاع التربية والتعليم،مما زاد الامر سوءاً فبقيت البنى التحتية متدنية وانتشرت المدارس الطينية في

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) (عدد خاص) 2024

وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)

18 نيسان 2024

الارياف وبقي التعليم يفتقر للوسائل الحديثة ولا يمكنه المساهمة في عملية التنمية الاجتماعية بشكل خاص والتنمية المستدامة بشكل عام[9]. يبين الجدول (4) اهتمام السلطة العراقية بقطاع التعليم من خلال تنامي الانفاق وتطويره، كونه حقاً مكفولاً للجميع دون تمييز بسبب المعتقد الطائفي أو الديني أو القومي، فهو يحول الاميين الى افراد متعلمين يساهمون في عملية التنمية والانتاج ويساعدهم في تنمية مهاراتهم ومواهبهم وقدراتهم، على الرغم من الاهمية الكبيرة لقطاع التعليم الا ان السلطة العراقية خصصت نسبة متدنية له في موازنتها العامة، اذ بلغ الانفاق الحكومي على التعليم (1802602) مليون دينار في عام 2004 وكانت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي (3.39%)، أما في السنوات اللاحقة فقد ازدادت نسبة الانفاق الحكومي على التعليم حتى وصل في عام 2011 الى (93009539) مليون دينار وبلغت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي (4.28%)، ثم انخفض الانفاق الحكومي في عام 2012 نتيجة انخفاض التخصيصات في الموازنة العامة بسبب انخفاض اسعار النفط اذ بلغ (8530553) مليون دينار وبنسبة انفاق حكومي على التعليم الى الناتج المحلي الاجمالي (3.36%)، ثم عاود الارتفاع في السنوات اللاحقة ليصل الانفاق الحكومي على التعليم في عام 2014 الى (9683127) مليون دينار وبنسبة مساهمة الانفاق الحكومي على التعليم الى الناتج المحلي الاجمالي (3.63%)،لكنه لم يلبث حتى عاود بالانخفاض مرة اخرى الى (8988201) مليون دينار في عام 2015 وبنسبة مساهمة الانفاق الحكومي على التعليم الى الناتج المحلي الاجمالي (4.50%)، ثم عاود الارتفاع مرة اخرى في السنوات اللاحقة حتى وصل الى اعلى قيمة له خلال مدة الدراسة، اذ بلغ (12656491) مليون دينار وبنسبة مساهمة الانفاق الحكومي على التعليم الى الناتج المحلي الاجمالي (5.36%) عام 2020.

خامساً: الفقر:أخذ الفقر ينتشر بصورة واسعة في العراق أذ أخذت معدلاته بالارتفاع وأشكال الحرمان المتعددة وعدم المساواة والفوارق بين الريف ومناطق الحضر بشكل واسع في العراق، هذا وقد شهدت عامي (2017، 2018) أن العراق قد حقق تراجعاً في معدلات الفقر بسبب إتباع تدابير الحماية الاجتماعية واستخدام البرامج لدعم الأغذية والرعاية الصحية والتعليم الرسمي، أما في الأعوام (2019، 2020) يلاحظ زيادة واضحة في معدلات الفقر عند مقارنتها بما قبلهما (2017، 2018) بسبب عدم إمكانية الدولة من وضع الحلول لتحقيق التقدم ومعالجة مسألة الفقر

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) (عدد خاص) 2024

وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)

18 نيسان 2024

بسبب التراجع بالحدود الدنيا للحماية الاجتماعية الطويلة الاجل، بالإضافة إلى استهلاك نفقات كبيرة من الدخل المتاح للطبقة الفقيرة على التعليم والصحة مما زاد الأمر تعقيداً[10].ويتضح من الجدول (5) ان نسبة الفقر في عام 2007 سجلت (22.4%) وكان عدد الفقراء (6648768) شخص بينما سجل خط الفقر للعام نفسه (76896) نتيجة التغيير الذي حدث بعد عام 2003 الذي ادى الى حدوث اختلال السياسات الاقتصادية والتوزيع غير العادل في الدخل بسبب انتشار الفساد المالي والاداري وانعدام الاستقرار السياسي والامني وزيادة ظاهرة العنف والارهاب وتدمير البنى التحتية ، اما في عام 2012 فيلاحظ أن نسبة الفقر قد انخفضت إلى (18.9%) وأن عدد الفقراء بلغ (6465123) شخص بينما سجل خط الفقر لنفس العام (105500) دينار، بسبب عودة الاستقرار النسبي وتحسن الاوضاع الاقتصادية وزيادة الصادرات النفطية وارتفاع الاسعار العالمية للنفط ادى الى تحسين المستوى المعاشي وزيادة نسبة الاجور في رواتب الموظفين،إلا إن هذا الانخفاض في نسبة الفقر لم يستمر طويلاً ففي عام (2014) عادة نسبة الفقر بالارتفاع حتى وصلت (22.5%) اما خط الفقر بلغ (105500) دينار وعدد الفقراء (8101125) نسمة للعام نفسه، بسبب الازمة المزدوجة التي تعرض لها البلد ادت الى زيادة النفقات الحربية نتيجة دخول العصابات الارهابية (داعش) الأمر الذي اثر بصورة كبيرة على الاقتصاد العراقي.

الجدول(5) مؤشر نسبة الفقر وخط الفقر وعدد الفقراء في العراق لسنوات متعددة

السنوات	نسبة الفقر %	خط الفقر (دينار)	عدد الفقراء
2007	22.4	76896	6648768
2012	18.9	105500	6465123
2014	22.5	105500	8101125
2018	20.5	110880	7370430
2020	31.7	111000	8358430

المصدر: الجدول والنسب من اعداد الباحثان بالاعتمادعلى:
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء بالاعتماد على الموقع https://dashboards.sdgindex.org/d

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) (عدد خاص) 2024

وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)

18 نيسان 2024

بالإضافة الى انخفاض الصادرات النفطية وانخفاض الاسعار العالمية للنفط الذي له الدور الكبير في اقتصاد العراق كونه اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الاساس على النفط، أما في عام 2018 انخفضت نسبة الفقر اذ سجلت (20.5%) وكان خط الفقر يبلغ (110880) دينار فحين بلغ عدد الفقراء للعام نفسه (7370430) شخص وهذا الانخفاض كان نتيجة عودة الاستقرار والارتفاع الحاصل في الاسعار العالمية للنفط، وفي عام 2020 عادت نسبة الفقر في الارتفاع اذ بلغت (31.7%) أما خط الفقر سجل (111000) دينار وكان عدد الفقراء للعام نفسه بلغ (12.680) شخص، نتيجة تعرض البلد الى ازمة كارونا اذ تم اتخاذ اجراء الحضر الكلي أو الجزئي من قبل خلية الازمة مما ادى الى توقف بشكل جزئي في عجلة الاقتصاد والذي اثر على المستوى المعاشي للعراق.

سادساً: تفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري: في عموم أجهزة الدولة وانعدام الشفافية والمساءلة والعدالة وتدني القيم الاخلاقية في اوساط العمل الاداري، الامر الذي ادى بالنتيجة الى تراجع انتاجية العمل الى ادنى مستوياتها والهدر الكبير في الموارد وتراكم المشاكل وانتشار البيروقراطية والمحسوبية، وعدم انجاز الاعمال بالوقت والكفاءة وبالشكل الامثل بالإضافة الى الروتين التقليدي المستخدم في انجاز المعاملات والذي يثقل من كاهل المواطن نتيجة التعقيد في الاجراءات المستخدمة والتي لا تواكب التطور العالمي

الجدول(6) مؤشر مدركات الفساد في العراق وترتيبه على الصعيد العالمي للمدة من (2020-2004)

السنوات	قيمة مؤشر مدركات الفساد	الترتيب العالمي	مجموع البلدان
2004	2،1	129	145
2005	2،2	137	159
2006	1،9	160	163
2007	1،5	178	180
2008	1،3	178	180
2009	1،5	176	180
2010	1،5	175	178
2011	1،8	175	182

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) (عدد خاص) 2024

وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)

18 نيسان 2024

2012	1،8	196	176
2013	1،6	171	175
2014	1،6	170	174
2015	1،5	161	168
2016	1،7	166	168
2017	1،8	169	167
2018	1،8	168	170
2019	2،0	162	170
2020	2،1	160	171

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على:
ـ منظمة الشفافية الدولية، مؤشرات مدركات الفساد لسنوات متعددة.

وتوضح قيم مؤشرات مدركات الفساد ترتيب العراق على مستوى بلدان العالم فيما يتعلق بالفساد المالي والاداري وفقاً للجدول الاتي، يتضح من خلال الجدول اعلاه حصول العراق في عامي (2004 و2005) على درجة (2.1 و2.2) وهي اعلى قيمة خلال مدة الدراسة ضمن قيم مؤشر مدركات الفساد واحتل المركز (129و137) عالمياً من بين (145 و159) دولة، ومع تذبذب قيم الفساد صعوداً ونزولاً ليصل مركز العراق في عام 2020 الى درجة (2،1) من قيم مؤشرات مدركات الفساد عند المرتبة (160) من مجموع (171) دولة، من هذا يتضح ان العراق احتل المراتب الاخيرة ضمن قيم مدركات الفساد لعدد من السنوات على التوالي حسب تقارير منظمة الشفافية العالمية في عام 2020، وهذا ناتج عن التقصير في محاسبة السراق والمفسدين المتسببين في سرقة وهدر المال العام، على الرغم من كثرة الدوائر الرقابية المتمثلة بديوان الرقابة المالية وهيأة النزاهة ومكاتب المفتشين العموميين ودوائر الرقابة الداخلية في الوزارات، التي تعمل على مراقبة الاداء المالي والاداري في الاداء الحكومي لكن القصور في مكافحة الفساد اصبح واضحاً لعدم ايلاء الاهمية القصوى للهيكل الرقابي واجهزته المتنوعة، مما شكل كابحاً يعيق عملية تحقيق اهداف التنمية المستدامة[11].

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) (عدد خاص) 2024

وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)

18 نيسان 2024

المحور الثاني:سياسات الاصلاح ودورها في تحقيق النهوض التنموي وأجندة التنمية2030:

ان الاقتصاد العراقي بعد التغيير الشامل الذي حصل فيه بعد عام 2003 والذي انتقل فيه النظام الاقتصادي المخطط إلى اقتصاد السوق الحر وحاجته إلى اسس بناء جديدة، وتصحيح للمسار الاقتصادي بالشكل الذي يكفل العيش الكريم لأفراد المجتمع والنهوض بالواقع الاقتصادي فيه وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحسب أجندة 2030[12].

اولاً. أعطاء دور للقطاع الخاص وإصلاح القطاع العام مع تعزيز الشراكة بينهما: يعد تعزيز دور القطاع الخاص من الاولويات التي تتطلبها مرحلة التحول الى نظام السوق إذ تعالت الاصوات التي تنادي بتطبيق نظام الخصخصة في كافة القطاعات الاقتصادية صناعية كانت ام زراعية وكذلك قطاع الخدمات[13]، وأن تشجيع القطاع الخاص المحلي والاجنبي على الاستثمار في البلد من خلال تقديم التسهيلات اللازمة لتعزيز القدرة التنافسية في الاسواق المحلية والاجنبية للمشاريع المشمولة بأحكام هذا القانون[14]، ان السبب الرئيسي في تشجيع خصخصة المشاريع لأنها تساعد على معالجة الاختلال في سوق العمل عن طريق تقليل البطالة وخلق فرص عمل جديدة وعلى وجه الخصوص في حال دعم القطاع الزراعي الخاص، الذي من الممكن ان يأخذ خطوات كبيرة في منافسة المنتجات الزراعية المستوردة من خلال توفير المعدات والآلات والبذور الزراعية المحسنة بأسعار مدعومة ولو في المراحل الاولى، وتوفير منافذ تسويقية وبخاصة للمحاصيل التي تدخل في مجال الصناعة والتي تعد الروابط الامامية والخلفية بين القطاعين الزراعي والصناعي[15]، وكذلك الحال بالنسبة للقطاع الصناعي إذ يمكن خصخصته من خلال بيع نسب من ملكية المنشآت الصناعية العامة الى القطاع الخاص المحلي أو الاجنبي، بهدف تحسين الاداء للقطاع الصناعي وزيادة القدرة التنافسية من خلال اعادة هيكلته باتجاه مساهمة القطاع الخاص فيه، إذ أن اشتراك هاذين القطاعين الزراعي والصناعي في عمليات الانتاج يعود الى زيادة نسبة مساهمتهما في الناتج المحلي الاجمالي وكما تضمنته أجندة التنمية المستدامة في بعض أهدافها ال(17) وغاياتها ال(169)[16].

ثانياً. الحد من معدلات الفقر:أن تخفيض معدل الفقر يتطلب من الدولة القيام بتهيئة البيئة لاجتذاب الاستثمار ودعم الاستثمارات الخاصة بالحماية الاجتماعية لصالح الفقراء واستخدام النظم الايكولوجيةوالتنوع البيولوجي، التي تخدم الانشطة الزراعية كونها من مصادر العيش لفقراء

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) (عدد خاص) 2024

وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)

18 نيسان 2024

الريف كما يطلق عليها "الناتج المحلي الاجمالي للفقراء" وان استخدامها يكفل السعي للتنمية الريفية، كما ان استراتيجية 2018-2022 كان يفترض أن تعمل على تخفيف الفقر في البلد بنسبة 25% خلال عام 2022 لان القضاء على الفقر يتطلب منظومة متكاملة تشمل الانتاج والتصنيع والتعبئة والتوزيع والتسويق والاستهلاك وعلى رأسها التوزيع العادل للدخل[17]. ومن أهم الاستراتيجيات التي يتوجب القيام بها للحد من معدلات الفقر هي[18]:

1. قيام الحكومة بدعم المشاريع التي تساعد على تخفيض الفقر من خلال الاخذ بنظر الاعتبار اعادة توزيع الدخل بشكل عادل والحد من التفاوت الطبقي والحماية الاجتماعية.
2. مساعدة المختصين في اتخاذ الاجراءات اللازمة في تخفيض نسبة الفقر وتوجيه الانفاق نحو المناطق الاكثر فقراً بالاعتماد على الخرائط الجغرافية لظاهرة الفقر التي توفرها الوحدات الادارية المختصة.
3. تقديم الخدمات العامة بصورة متساوية على مستوى المحافظات لخفض الفوارق التنموية بينها وتطبيق اللامركزية وتقويم البنى التحتية في البلد.
4. تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي من خلال تعظيم آليات الانفاق الحكومي وتحسين كفاية الادارة المالية العامة بالإضافة الى توفير الاموال اللازمة للأنفاق الاجتماعي وكذلك استراتيجية التخفيف من الفقر كونها تعد انفاق اجتماعي.
5. تفعيل قانون الحماية الاجتماعية المرقم (11) في عام 2014 والعمل بموجبه واصلاح ما يتطلب اصلاحه منه.
6. اقرار القوانين الخاصة بحصول الفئات الفقيرة على الخدمات الاجتماعية والعمل على توفير السكن المناسب ومساعدتهم على رفع مستوى الدخل من خلال تقديم القروض الميسرة واستثمارها لأنشاء المشاريع والعمل على تحسين نظام التوزيع العام للبطاقة التموينية وربطه بنظام الحماية الاجتماعية.

ثالثاً: محاربة الفساد المالي والاداري: أن النهوض التنموي للاقتصاد العراقي يتطلب تعزيز كافة السبل من خلال تسخير الامكانات التشريعية والرقابية والمؤسسية والعلمية والتكنولوجية الكبيرة

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) (عدد خاص) 2024

وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)

18 نيسان 2024

من أجل القضاء على الفساد المالي والاداري والتي توفرها تقنية المعلومات من اجل الوصول الى اهداف مؤسسية تتناسب مع تنمية الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وكما يأتي[19]:

1. اعتماد الاليات القابلة للاستدامة من خلال تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الحديثة والمواد الجديدة للبحث والتطوير.
2. تحسين اداء المؤسسات واستحداث انماط مؤسسية جديدة من خلال مدخلات معينة تعتمد على التكنولوجيات الحديثة والمتطورة.
3. تعزيز الابتكار وبناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا لان ذلك يمثل وسيلة لزيادة التنافس والنمو الاقتصادي بالإضافة الى توليد فرص عمل جديدة وتخفيض نسبة الفقر.
4. نقل المجتمع الى واقع افضل من خلال وضع الخطط العلمية المدروسة والبرامج الفاعلة التي تهدف الى ادماج التكنولوجيا الحديثة مع خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.
5. تعزيز دور الحوكمة والشفافية واساليب الادارة الحديثة في العمل المؤسسي.
6. محاربة البيروقراطية والاساليب الانتاجية التقليدية وكافة المعوقات التي تعرقل من انسيابية العمل المؤسسي وتسبب في هدر الموارد والطاقات المتاحة.
7. وضع المسؤولين والعاملين في اماكن العمل المناسبة لهم وبحسب قدراتهم ومؤهلاتهم العلمية بدءاً من قمة الهرم وحتى ابسط عامل في اصغر وحدة انتاجية، مما يسهم في رفع مستوى انتاجيتهم ويحسن من نوعية الانتاج ويقلل من التكاليف مع تفعيل نظام الحوافز والغرامات.
8. القضاء على الفساد المالي والاداري ومحاسبة المقصرين ومعالجة حالات البطالة المقنعة في مختلف المؤسسات العامة.
9. تفعيل دور المؤسسات المساهمة والشراكة بين القطاعين العام والخاص والارتقاء بمستوى الابتكارات وتشجيع وتحفيز العاملين الموهوبين والكفوئين .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) (عدد خاص) 2024

وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)

18 نيسان 2024

التوصيات والاستنتاجات:

أولاً: الاستنتاجات:

1. يعاني الاقتصاد العراقي من الاختلالات الهيكلية على الرغم من توفر الموارد الطبيعية والمادية والبشرية لذا فهو بحاجة الى أعادة هيكلة الاقتصاد على المستوى الكلي والقطاعي لتحقيق النمو ومواكبة التطور على الساحة الاقتصادية الدولية.
2. تعرض الاقتصاد العراقي للهزات الاقتصادية وتقلبات الاسعار بصورة مباشرة كونه يعتمد على مصدر واحد في توفير مستلزمات التنمية المستدامة وتحقيق اهدافها، الأمر الذي يتطلب الشروع بعملية اصلاح اقتصادي حقيقي وجاد باستخدام سياسات الاصلاح الشامل وفي جميع الاتجاهات، من أجل الاسهام في نقل الاقتصاد من احادي الجانب الى اقتصاد متنوع يعتمد على قطاعات انتاجية غير نفطية يستطيع من خلالها الانتقال الى اقتصاد السوق مع تفعيل دور القطاع الخاص.
3. أن تطبيق سياسات الاصلاح عند تحول الاقتصاد من المخطط الى اقتصاد السوق يتطلب تقليص دور الدولة وتخفيض دعمها في النفقات بصورة عامة وبخاصة الاجتماعية في حين ان العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل وتوفير الخدمات على سبيل المثال الصحة والتعليم وتقليل نسبة الفقر وتخفيض نسبة البطالة كل هذه العوامل هي بأمس الحاجة لتدخل الدولة وتقديم الدعم اللازم لها.

ثانياً: التوصيات:

1. تفعيل دور القطاعات الانتاجية غير النفطية وفي مقدمتها الصناعة والزراعة والخدمات من أجل تنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل وعدم بقاء الاقتصاد العراقي أسيراً للقطاع الريعي.
2. إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي وقيام الحكومة بإجراءات حقيقية وفاعلة لتحقيق النهوض التنموي الشامل لان التحول الى اقتصاد السوق لم يتحقق بالفعل وهو يحتاج الى تظافر الجهود من أجل توفير البيئة المؤسسية الملائمة لتحول الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق الحر وبالإمكان الاستفادة من تجارب الدول التي سبقته حتى يستطيع الوصول الى الاصلاح الاقتصادي المتكامل.
3. اتخاذ الخطوات الكفيلة من قبل السلطات كافة في القضاء على الفساد المالي والاداري الذي ينهش بموارد البلد عن طريق تعزيز وتقوية الجهات الرقابية والقضائية ووضع حد لعمليات الفساد ومحاسبة المفسدين واسترجاع الاموال المنهوبة.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) (عدد خاص) 2024

وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)

18 نيسان 2024

4. تأهيل وتدريب الموارد البشرية وجعلها مواكبة للتطورات والاساليب التكنولوجية الحديثة وتحسين مستوى الانتاج من خلال الارتقاء بكفاءة موظفي المؤسسات الحكومية ورفع المستوى العلمي لديهم.

5. فسح المجال للقطاع الخاص الجاد والمنتج ليقوم بدوره الفاعل في قيادة النشاط الاقتصادي وتقديم الدعم له بعيداً عن أسلوب المقاولات السائد، مع تفعيل الشراكة بينه وبين القطاع العام من أجل القيام بمختلف المشروعات الانتاجية والخدمية التي تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي والنهوض التنموي المستدام.

6. استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر نحو المشروعات الانتاجية والخدمية، مع التركيز على الجوانب الاقتصادية والمالية والسياسية والقانونية في صياغة العقود، من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من هذه الاستثمارات وعلى المستويات كافة.

7. العمل على الاستفادة من الفوائض المتحققة من الايرادات النفطية واعادة استثمارها في صندوق سيادي فاعل من أجل زيادة حجم الايرادات العامة وتنويع مصادر الدخل من جهة، والمحافظة على ثروات الاجيال القادمة وتنميتها من جهة أخرى.

المصادر والمراجع:

[1]- كاظم كامل بشير الكناني، أرجوحة التنمية في العراق بين أرث الماضي وتطلعات المستقبل نظرة في التحليل الاستراتيجي، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية والعلوم الاخرى، بغداد، 2013.

2- علي عبد الهادي سالم، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد4، العدد9، الانبار، 2012..

3- ابتهال محمد رضا داود، الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 والافاق المستقبلية، مجلة دنانير، العدد8، بغداد، 2016.

4- حنان عبد الخضر وعبد الوهاب الموسوي وحيدر نعمة بخيت، أثر عدم الاستقرار السياسي على المسار التنموي في العراق، بحث في مؤتمر جامعة جيهان للمدة (24-25) أيار، السليمانية، 2017.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) (عدد خاص) 2024

وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)

18 نيسان 2024

5- لبنان هاتف الشامي، واقع التنمية المستدامة في العراق: المعوقات والتحديات واستراتيجيات التطوير، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن، بغداد، 2019.

6- فريال مشرف عيدان، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي بعد 2003 وسبل معالجتها، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد33-34، بغداد، 2016.

7- خالد روكان عواد، الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003 التجربة والتحديات، مجلة كليةالادارة والاقتصاد- الفلوجة، المجلد 19، العدد1، الانبار، 2015.

8- احمد شكر حمود الصبيحي، الاشكالات الاجتماعية والاقتصادية وبناء الدولة المدنية في العراق بعد عام 2003، المجلة السياسية والدولية، العدد35، الانبار، 2017.

9- عادل عبد الزهرة شبيب، اغتيال الاقتصاد العراقي، البصرة، 2021.

10- حسن عبد الله احمد، مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في العراق (2016-2020)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، الديوانية، 2021.

11- باسم عبد الهادي حسن، السياسات الاقتصادية في العراق التحديات والفرص، فريدريش إيبرت، عمان، 2020.

12- مهند حميد مهيدي، أفاق الاصلاح الاقتصادي في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، سلسلة اصدارات مركز البيان، بغداد، 2022.

13- سامي عبيد محمد، الخصخصة في الاقتصاد العراقي (الاجراءات والمعوقات)، مجلة العلوم الاقتصادية المجلد7، العدد27، البصرة،2011

14- منذر جابر محمد ، الخصخصة والاقتصاد العراقي، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد11، العدد3، القادسية، 2009

15- ستار جابر عمران، منهجية الاصلاح الاقتصادي في العراق – دراسة تحليلية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد42، جامعة بغداد، 2019.

16- علي طالب حسين، سبل الارتقاء بقطاع الصناعة التحويلية لتصحيح اختلال هيكل الاقتصاد العراقي، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم،العدد48، جامعة ديالى، 2021.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) (عدد خاص) 2024

وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار)

18 نيسان 2024

17- اسيل محمود لفتة، احمد عبد سلمان الوائلي، واقع اهداف التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية في العراق واطار مقترح لإمكانية تحقيقها، مجلة الكوت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد،31، واسط، 2019.

18- بشرى رمضان ياسين، مؤشرات الفقر واتجاهات معدلاته في العراق من 2007-2017، مجلة مداد الآداب، عدد خاص بالمؤتمرات 2018.

19- نزار ذياب عساف، مهى خالد شهاب، واقع التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها في العراق، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد3، جامعة كركوك، 2018.